

٧٣_أحكام الاحتجاج بالضعيف

أحمد الصقوب

والحديث الضعيف اختلف العلماء في الاحتجاج به. والخلاف مشهور بين الأئمة. إلا أن أكثر الأئمة يرون أنه لا يحتج بالحديث الضعيف لا يحتج به في باب العقائد ولا يحتج به في باب - [00:00:00](#)

الأحكام ووقع النزاع الأكبر في الاحتجاج به في باب الترغيب والترهيب ومقصودهم أيضا هنا الحديث الضعيف الذي ضعفه ليس شديدا. أما الحديث المكذوب فلا لا يجوز الاحتجاج به أصلا. من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين - [00:00:20](#)

المكذوب لكن أحيانا الإنسان ما يقطع كذب الحديث. ولا يقطع بضعفه لكن على قواعد والتضعيف يكون الحديث فيه راو كثير الوهم أو كثير الغلط أو كثير النسيان أو فيه نوع من الانقطاع - [00:00:50](#)

لا يجرؤ الإنسان على قوله هذا حديث صحيح. فيلحق بالأحاديث الضعيفة. مثل هذا النوع. ذهب عدد من الأئمة منهم ابن المبارك وابن مهدي والامام أحمد والنووي وطائفة من أهل العلم إلى أن - [00:01:10](#)

أنه لا بأس من الاستئناس به في باب الترغيب والترهيب. لكن لا يثبت به حكم. وإنما يذكر في باب الترغيب والترهيب. ومن أهل العلم من قال لا يحتج به حتى في باب الترغيب والترهيب. والذي جرى - [00:01:30](#)

عليه كثير من الأئمة أن الحديث إذا كان ضعفك شديدا وكان مندرجا تحت أصل ولم يثبت حكما مستقلا فلا بأس من الاستئناس به في باب الترغيب والترهيب. أما الأحاديث الساقطة فإنه لا - [00:01:50](#)

يجوز ذكرها إلا مع بيان ضعفها - [00:02:10](#)